



بيت الحكمة
للداسات الاستراتيجية

رُؤى

رؤية تحليلية لأبرز الأحداث

ضرائب المبيعات الجديدة:

كيف يراها المصريون؟

مارس 2013

• المقدمة :

مع تصاعد القلق من تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة لما يتخطى في أقل تقديراته حاجز الـ 200 مليار جنيه خلال العام المالي الحالي؛ بدأت الدولة تتجه لأدوات السياسة المالية الإنكماشية للحد من هذا العجز.

جاءت التعديلات الضريبية المعروضة في ديسمبر 2012 كجزء من منظومة رفع الأسعار وزيادة الضرائب بهدف تمويل العجز.

فشمل القانون رقم 101 لسنة 2012 ولعل أهم ما شمله القرار:

- تعديلات على شرائح ضريبة الدخل برفع الضرائب على شريحة الدخل الأكثر من مليون جنيه في العام إلى 25%.

- فرض ضريبة بقيمة 2.5% على إجمالي قيمة التصرف في العقارات المبنية أو أراضي البناء .
- فرض ضريبة مقطوعة بسعر 10% دون خصم أى تكاليف على الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيون أو الأشخاص الاعتباريون من كل طرح للأوراق المالية لأول مرة في السوق الثانوى، وبناءً على نشرة طرح معتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية أو مذكرة معلومات بحسب الأحوال أو نموذج إفصاح والبيع المباشر في البورصة.

أما القانون رقم 103 لسنة 2012 فشمل إنفاذ بعض الضرائب العقارية بفرض ضريبة 10% من القيمة الإيجارية السنوية للعقارات الخاضعة للضريبة (أكثر من 240 ألف جنيه بواقع وحدة واحدة لكل مالك) بعد استبعاد 30% من هذه القيمة في حال استخدام العقار للسكن؛ و 32% في حال العقارات غير المستخدمة لأغراض السكن

أما عن الضرائب على الدخل فيرى بيت الحكمة أن تصاعديّة الضريبة أمر لا يوجد خلاف علي أهميته.

لا سيما الضرائب على الأرباح الرأسمالية، فقد يؤدي فرض الضريبة المرتفعة عليها إلى ركود في السوق إلا أنه في الوقت ذاته يحد من عمليات البيع والشراء قصيرة الأجل وهي العمليات الأساسية في السوق المصرية في الوقت الحالي. ومن ثم يرى بيت الحكمة إمكان فرض ضريبة على الأرباح ولكن بنسبة أقل من 10% وبشكل تصاعدي وليس على كل طرح للأوراق المالية.

أما القانون رقم 102 لسنة 2012 وهو محور هذه الرؤية لبيت الحكمة بالأساس فقد شمل تعديلات أكثر أهمية ومحورية بالنسبة للمواطن من الطبقة المتوسطة والأقل من المتوسطة وهي التعديلات على ضريبة المبيعات المفروضة على بعض السلع والتي ليست في مجملها سلع رفاهية؛ حيث شملت التعديلات المطروحة زيت الطعام "الفاخر" والتبغ ومنتجاته وكروت المحمول. إلا أن الإضطرابات التي شهدتها البلاد إبان أزمة الإعلان الدستوري في نوفمبر الماضي حالت دون قبول الشعب لتمرير التعديلات الضريبية وهو ما حتم على صانع القرار تجميد العمل بالقانون وطرحه للحوار المجتمى.

في الوقت الذي يتصاعد فيه قلق عدد من الإقتصاديين بسبب حتمية الآثار التضخمية لرفع أسعار هذه السلع ويتصاعد قلق الحكومة من استمرار عجز الموازنة في التفاقم بما له من آثار تضخمية من ناحية أخرى؛ ارتأى بيت الحكمة أن يسهم في الحوار الوطنى المطروح حول التعديلات الضريبية من خلال هذه الرؤية التي شملت على استطلاع رأى حول قانون الضرائب على المبيعات المطروح مسبقاً قام به بيت الحكمة على صفحته على الإنترنت.

• رؤية بيت الحكمة من خلال استطلاع رأى المواطنين حول الضريبة الجديدة للمبيعات:

اعتمد استطلاع رأى بيت الحكمة على موقعه الإلكتروني فى تجميع عينة من أكثر من 150 فرد للإجابة على أسئلة مرتبطة برأيهم فى قانون الضرائب الجديد المعروض فى نهاية ديسمبر 2012¹، وجاء توزيع العينة المبحوثة وفق فئات الدخل على النحو التالى:

النسبة	فئة الدخل الشهرى
9%	أقل من 450 جنيه
28%	من 450 إلى 2500
18%	من 2600 إلى 3750
20%	من 3800 إلى 8000
25%	أكثر من 8000

ومن الممكن تقسيم التحليل إلى جانبين الرضا المجتمعى والإيرادات المتوقعة من فرض الضرائب على كل سلعة بشكل مبدئى، وربما لا يعكس دقة الأرقام بقدر ما يعكس قدرة على ترتيب الأولويات.

أما عن نتائج الاستبيان فيما يخص الرضا المجتمعى عن القرار جملةً وتفصيلاً:

- فىرى أكثر من 60% من إجمالى المواطنين بالعينة يرون القانون فى مجمله مؤثراً بالسلب على الأكثر فقراً.
- 80% من المواطنين فى فنتى الدخل الأدنى يرفضون القانون بشكل كامل.
- 60% من المبحوثين من المدخنين يرون أن رفع سعر التبغ بالشكل المعروض فى القانون سوف يؤدى بهم إلى الحد من التدخين.
- أما عن المحمول فجاءت إجابات العينة لتبرز أن أكثر الفئات تزمراً ورفضاً لفرض الضريبة على المحمول بشكلها المعروض فى القانون هى فئات الدخل المتوسطة من 450 إلى 2500 جنيه فى الشهر وهذه الفئة تتفق من 20 إلى 50 جنيه فى الشهر على المحمول وتمثل نحو 30% من العينة.
- يوضح الشكل رقم (1) درجات حيوية السلع بالنسبة للمبحوثين ومن ثم رفض فرض الضريبة عليها: فنجد أن 80% من العينة رفضوا فرض الضرائب على الزيوت، بوجه عام جاء أكثر الراضين من فئة الدخل المتوسط، تلا الزيت سلعة السكر؛ بينما هناك قبول مجتمعى لفرض الضرائب على السجائر والكحوليات، كما يظهر الرفض محدوداً لفرض الضرائب على المشروبات الغازية.
- ويبرز الشكل كما هو متوقع رفض غالبية المبحوثين بشكل عام فرض ضرائب على الزيت والسكر وكانت أكثر الفئات تزمراً من رفع أسعار الزيت والسكر بشكلها المعروض فى القانون هى الفئة متوسطة الدخل كذلك.

¹ يدرك الفريق الإقتصادى لبيت الحكمة أن العينة على الإنترنت قد تكون غير معبرة لفئات الدخل الأدنى بشكل كافي ولكنها وسيلة جيدة وسريعة للتعرف على آراء بعض فئات المجتمع وبالطبع يعكس الرفض لفرض الضرائب على بعض السلع توقع لرفض أكبر لدى قطاعات الدخل الأدنى غير المعبر عنها فى استطلاع الرأى

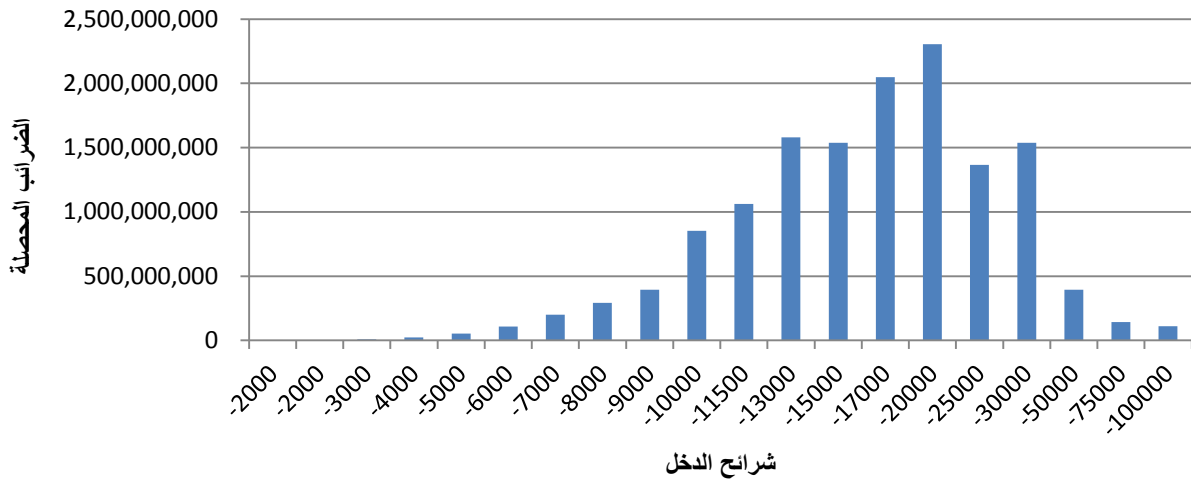
شكل 1: رؤية العينة لأكثر السلع أهمية وحيوية من حيث تأثيرها عليهم ورفضهم فرض ضرائب عليها



أما عن نتائج الاستبيان فيما يخص التوقعات بشأن أهم مصادر الحصيلة الضريبية (من كل من فئات الإنفاق والسلع)

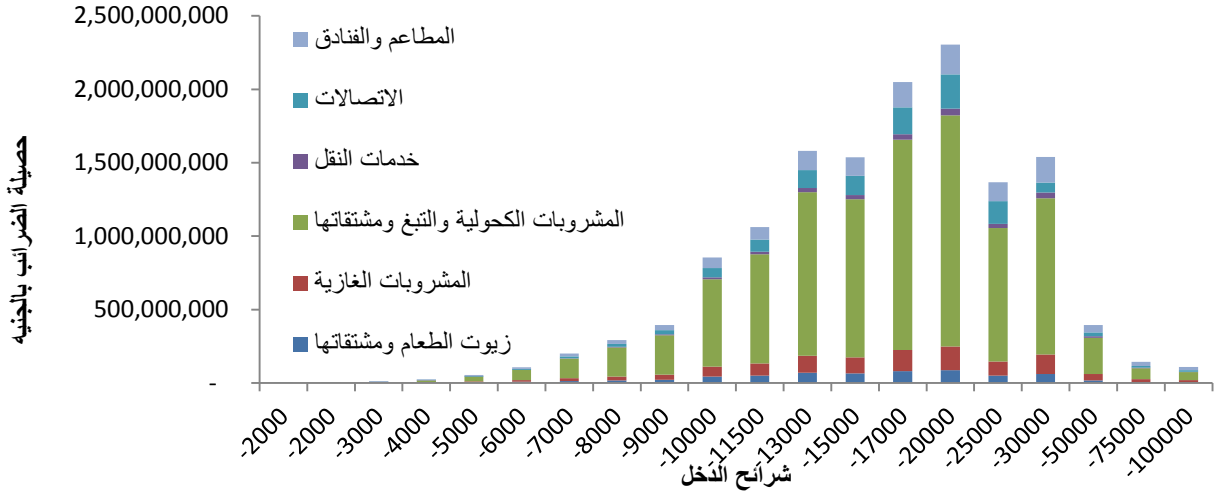
يوضح الشكل رقم (2) أنه -مع افتراض بقاء الاستهلاك كما هو في عام 2010- فإن حصيلة الضريبة المفروضة أو عبئها المتحمل سوف يقع بالأساس على الأسر التي يتراوح دخلها بين 1000 و 2500 جنيه شهرياً والتي هي للأسف الطبقة المتوسطة الأكثر رفضاً للقرار.

شكل (2) توزيع عبء الضريبة عبر فئات الدخل وفق تفصيل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء



- أما عن أهم السلع إدراكاً للحصيلة في حالة عدم تغير نمط الاستهلاك السابق فتشير حسابات القسم الإقتصادي لبيت الحكمة إلى أنها التبغ والكحوليات يليها خدمات المطاعم ثم الاتصالات وهو ما يوضحه الشكل رقم (3).

شكل (3): توزيع حصيلة الضرائب: أهم الموارد طبقاً وسلياً



المصدر: حسابات بيت الحكمة وفق بيانات بحث الدخل والإنفاق الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

• رؤية بيت الحكمة من خلال استطلاع رأى المواطنين حول الضريبة الجديدة للمبيعات:

بوجه عام فإن فرض الضرائب فى محاولة لمواجهة عجز الموازنة المتفاقم أصبح أمراً ضرورياً لا مفر منه؛ إلا أن بيت الحكمة يرى الإبتعاد بالضريبة عن السلع الاستراتيجية وهى الغذاء الأساسى والدواء والاتجاه بعبئها للسلع الرفاهية والتي قد تدر حصيلة مقبولة دون أن تؤدى لحنق شعبى خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة وفق الإحصاءات الرسمية.

ومن ثم يرى بيت الحكمة إمكان الاكتفاء بفرض الضرائب على التبغ ومنتجاته وبعض خدمات المطاعم دون غيرها من السلع.

• إعداد:

- د. ريم عبد الحليم : نائب مدير القسم الإقتصادي بمؤسسة "بيت الحكمة"
- أ. يوسف زهدى : باحث إقتصادي بمؤسسة بيت الحكمة وخبير مالى فى شركة كويك وينز
- أ. مروة منصور: مدير المشروعات بمؤسسة بيت الحكمة

شكراً

للاستفسار أو الاقتراحات

info@how-foundation.org